تلحظ الحالات الخاصة

اليوم تطبق الآلية الجديدة لبيع الخبز في محافظات طرطوس وحماة واللاذقية

معاون وزير التموين لـ«الوطن»: تطبيق الشرائح الجديدة بدءاً من اليوم في جميع المحافظات

| محمد راكان مصطفى

أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تطبيق الآلية الجديدة لبيع مادة الخبز للمواطنين في محافظات حماة وطرطوس واللاذقية ستبدأ بدءاً من اليوم الأحد بعد أن تم استكمال الإجراءات المتعلقة بتحديد وتثبيت مخصصات المواطنين من الخبز لدى المعتمدين ومنافذ البيع.

وأكدت الوزارة في بيان لها وصلت إلى «الوطن» نسخة منه أن الآلية الجديدة أخذت بعين الاعتبار احتياجات الأسر حسب عدد أفرادها إضافة إلى الهواجس والآراء التي طرحت خلال ورشات العمل التي عقدت حول هذا الموضوع وتمت إضافة شرائح جديدة تستطيع الحصول على خمس أو ست ربطات خبز يومياً.

ووفقاً للآلية الجديدة لبيع مادة الخبز تمت زيادة في مخصصات المحافظات من مادة الدقيق «الطحين» وفقاً للحاجة التموينية لكل محافظة وذلك لتلبية احتياجات الأسر.

وأكد معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفعت سليمان لـ«الوطن» توفر جميع متطلبات صناعة رغيف الخبز من طحين وخميرة وملح.. مشيراً إلى أن الشرائح الجديدة ستؤدي إلى زيادة مخصصات المحافظات من المواد وأن آلية توطين المخصصات ستضمن حصول كل عائلة على مخصصاتها بشكل فعلي من نقطة البيع التي تختارها لأنه لا يمكن للمعتمد التصرف بهذه المخصصات لأشخاص آخرين منوهاً بأنه بإمكان تغيير نقطة البيع في حال وجد عليها ازدحام.

معاون الوزير توقع أن يتم البدء بآلية التوطين المكاني لمخصصات المواطنين من مادة الخبز في دمشق وريفها مع بداية شهر أيلول، وذلك بعد أن يتم الانتهاء من التوسع بالبطاقة الإلكترونية في المحافظات الجنوبية (القنيطرة والسويداء ودرعا) وذلك للتداخل الجغرافي لهذه المحافظات.

وأوضح معاون الوزير أن التوزيع وفقاً للشرائح الجديدة سيشمل اعتباراً من اليوم جميع المحافظات التي يتم توزيع مادة الخبز فيها بموجب البطاقة الالكترونية.

وحول البدء بتطبيق الآلية الجديدة في محافظات طرطوس وحماة واللاذقية بين مدير عام السورية للمخابز زياد هزاع لـ«الوطن» أن الهدف من الآلية الجديدة تحقيق العدالة في توزيع المادة، مشيراً إلى أنه وفق الآلية الجديدة لبيع مادة الخبز وتحديد مخصصات الأسر تمت إضافة شرائح جديدة بحيث باتت بعض الأسر ووفقاً لعدد أفرادها تستطيع الحصول على خمس أو ست ربطات خبز يومياً.

وأوضح هزاع أن الآلية الجديدة أخذت بعين الاعتبار احتياجات الأسر حسب عدد أفرادها، منوهاً بأن هذا الإجراء من شأنه أن يتطلب زيادة مخصصات بعض المحافظات وفق الحاجة التموينية لكل محافظة.

وتوقع هزاع وبناءً على الدراسات التي قامت بها الوزارة أن تزيد مخصصات المخابز العامة بنحو ٢٠ بالمئة، علماً أن المخابز كان يصل إنتاجها قبل تطبيق الآلية الجديدة لنحو خمسة ملايين ربطة يومياً.

هزاع أوضح أن خطة المؤسسة خلال المرحلة القادمة تتوجه نحو الاهتمام بتحسين جودة الرغيف، ونحو إعادة تأهيل وتجديد خطوط الإنتاج في الأفران، حسب الأولوية والحاجة، مؤكداً على تشديد الرقابة على عمل المخابز والاهتمام بمعالجة أي شكوى تصل من المواطنين حول أي تجاوز يقع من قبل المخابز العامة التابعة للمؤسسة.

ولفت هزاع إلى أنه تم لحظ الحالات الخاصة ضمن الآلية الجديدة (عازبون، عسكريون، طلاب) منوهاً بأن ذلك وفق آلية محددة تم وضعها بما يضمن حسن وصول المادة لمستحقيها وبما يسهم بالحد من التجاوزات.

وبيّنت الوزارة في بيانها أنه ووفقاً للآلية الجديدة تصبح حصص الأسر والأفراد وفق شرائح بحيث أن الأسرة المؤلفة أكثر من ١٤ فرداً تحصل على ١٥٦ ربطة شهرياً وبسقف ٦ ربطات يومياً، في حين الأسرة المؤلفة من١٢- ١٣ فرداً تحصل على ١٣٠ ربطة شهرياً وبسقف ٥ ربطات يومياً، والأسرة المؤلفة من ٩-١٠-١١ فرداً تحصل على ١٠٤ ربطات شهرياً وبسقف ٤ ربطات يومياً، وتحصل الأسرة المؤلفة من ٨-٧ أفراد على ٧٨ ربطة شهرياً وبسقف ٣ ربطات يومياً، والأسرة المؤلفة من ٦ أفراد تحصل على ٦١ ربطة شهرياً بسقف ٣ ربطات يومياً.

ووفقاً للآلية الجديدة فإن الأسرة المؤلفة من ٥ أفراد تحصل على ٥٢ ربطة شهرياً وبسقف ربطتين يومياً، والأسرة المؤلفة من ٤ أفراد تحصل على ٤٣ ربطة شهرياً وبسقف ربطتين يومياً، والأسرة المؤلفة من ٣ أفراد تحصل على ٣٠ ربطة شهرياً وبسقف ربطتين يومياً، والأسرة المؤلفة من ٢ فرد تحصل على ٢٢ ربطة شهرياً وبسقف ربطة واحدة يومياً، أما الأسرة المؤلفة من شخص واحد تحصل على ربطة واحدة كل يومين.

وأشارت الوزارة إلى أنه تم إصدار مجموعة من القرارات والتعاميم تؤكد على المخابز توفير مادة الخبز وفق أفضل المواصفات وبنوعية جيدة وعدم التلاعب بإنتاج الرغيف موضحة أنه سيتم اتخاذ أقصى العقوبات بحق كل من يخل أو يتلاعب بجودة الرغيف أو يقوم بالإتجار بمادة الطحين أو بيع الخبز كخبز علفي.

وأكدت الوزارة أنه سيتم تطبيق الآلية الجديدة في محافظتي دمشق وريف دمشق والمحافظات الأخرى فور الانتهاء من اتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة.

> هزاع لـ«الوطن»: ٢٠ بالمئة الزيادة المتوقعة على مخصصات المخابز وفقاً للشرائح الجديدة

معاناة مياه الشرب مستمرة باللاذقية.. ورئيس خلية إدارة المياه لـ«الوطن»: ٨٥ بالمئة من مشاكلنا بسبب الكهرباء

| اللاذقية - عبير سمير محمود

تتواصل معاناة معظم أهالي اللاذقية من انقطاع مياه الشرب لفترات طويلة تصل في بعض الأحياء والمناطق حتى ١٠ أيام، ما يعرضهم لاستغلال أصحاب الصهاريج باضطرارهم لشراء المياه لاستخدامات المنزل بمعدل ٥ خزانات بمبلغ يتراوح بين ٨ – ١٥ ألفاً حسب المنطقة واستغلال حاجتها، وفق قولهم.

رئيس خلية إدارة مياه الشرب في اللاذقية ممدوح رجب أكد لـ«الوطن»، أن العمل المستمر على تحسين الواقع المائي، مشيراً إلى أن ٨٥ بالمئة من مشاكل المياه تعود لانقطاع التيار الكهربائي.

وأوضح رجب أن التردية الكهربائية من المنظومة الأساسية التي تؤدي لانقطاع الكهرباء لساعات طويلة خاصة خلال الأيام القليلة الماضية، أدى لتراجع الكمية المستجرة من نبع السن بحوالي ١٥ ألف م٣ في اليوم، موضحاً أن الحاجة اليومية لتحقيق الاستقرار تتراوح بين ٣٢٥ ألفاً و٣٣٠ ألف م٣ في حين أنها لا تتجاوز ٣١٠ آلاف م٣ حالياً.

وأضاف إن نظام التقنين الكهربائي وانخفاض مدة وصل التيار إلى ساعة أو ساعة ونصف الساعة فقط مقابل انقطاع بين ٤ – ٥ ساعات متواصلة يؤثر على وصول المياه إلى الأحياء والمنازل السكنية.

وأشار رئيس الخلية وهو معاون مدير مياه الشرب في اللاذقية، إلى عمل مضخات مياه الشرب بالطاقة العظمى ويتم الضخ بشكل كامل عند توافر الكهرباء، منوهاً بالتنسيق اليومي مع شركة الكهرباء في المحافظة.

وذكر رجب أن الصيانة أو تبديل الخطوط تتم في فصل الشتاء لتكون جاهزة صيفاً، مشيراً إلى أنه خلال فصل الصيف يتم إجراء صيانة لخطوط أبنية على سبيل المثال بما يسمى مشاكل فردية.

وعن عمل الخلية، بيّن رجب أنه تمت تغطية محور الدالية بصهاريج مديرية الزراعة لتغذية مائية أسبوعية لعدد من القرى ومنها بطموش ومعرين وخرايب سالم وبشيلي، وفي محور القراحة لقرى عدة منها بسوت ومرنيو وديردوما، وفي منطقة اللاذقية خربة سولاس والطراقية وجورة الماء وغمام والمطلة.

وأضاف: إنه يتم العمل والتنسيق المستمر بين الجهات المعنية ومنها مديريتا الزراعة والخدمات الفنية، لتغطية جميع القرى العطشى بتوفير المياه عبر صهاريجها وآلياتها الصالحة لنقل مياه الشرب، ومنها في محور البودي وقرى حرف المسيترة، ليتم إيصال المياه إلى الجميع وبشكل مجاني وفق مهام الخلية بالمتابعة الميدانية لواقع القرى في المناطق الأربع (اللاذقية – القراحة – الحفة – جبلة).

وحول مياه الري للأراضي الزراعية، قال مدير الموارد المائية في اللاذقية فراس حيدر لـ«الوطن»، إن المديرية تواصل عملها في موسم السقاية للعام الحالي، بعد تحديد بداية دورات السقاية من قبل اللجنة الرئيسية المشتركة (زراعة – موارد مائية – اتحاد الفلاحين – مياه الشرب).

وأكد حيدر أن الأولوية بالنسبة لنبع السن هي تأمين مياه الشرب، مشيراً إلى عمل مجموعات الضخ وعددها ١٣ مجموعة جميعها بالخدمة على خطوط الجر التابعة لمؤسسة مياه الشرب بكامل طاقتها من دون أي مشاكل. وأشار إلى المباشرة بتنفيذ دورات الري منذ شهر أيار الماضي منها ما هو مستمر بحسب المواعيد المحددة والأولوية مثل شبكات ري سد ١٦ تشرين وهضبة عين البيضا وسد الثورة وسد بللوران والسدود السطحية في كل من «كرسانا – القنجرة – خربة الجوزية – الجوزية»، إضافة للري من مركز السن ومنها سد الحويز وسد بيت ريحان وسد السفرقية وسد كفردبيل.

ولفت إلى أنه في الوقت الحالي تم فتح دورة الري الثالثة من سد الثورة باتجاه قناة الري التي تغذي محطات الضخ في قرى العذرية وفدرة وخربة هيشون والحارة ويوبب العس، وباتجاه قناة الري التي تغذي محطة ضخ ديفة لمدة ثلاثة أيام وتخصص فيها لدعم جزء من شبكات ري سد السفرقية لقرى عين العروس وسللورين وبستان الباشا وبيوت العتيقة.

رفع معونة الوفاة للصيدلاني إلى مليوني ليرة وتخصيص ٢٠ مليوناً لتوزيعها لجرحى الجيش وذوي الشهداء

نقابة الصيادلة تقترح اعتبار عمل الخريجين في أي صيدلية أو معامل الأدوية أو الجامعات الخاصة خدمة ريف

| محمد منار حميجو

كشف عضو مجلس نقابة صيادلة سورية جهاد وضيحي أن توصيات المؤتمر العام الذي عقدته النقابة نهاية الأسبوع الماضي تضمن إجراء تعديل على خدمة الريف واعتبار عمل الصيدلاني في أي صيدلية أو في أي معمل أدوية وطني أو في شركات النفقات الطبية وحتى الذين يدرسون في الجامعات الخاصة خدمة ريف.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وضيحي أن هذا المقترح جاء نتيجة قلة عدد الأرياف وبالتالي عدم استيعابها للعدد الكبير من الخريجين، مؤكداً أن هذا المقترح بحاجة إلى موافقة وزارة الصحة.

وضيحي بيّن أن من المقترحات التي خرج بها المؤتمر تعديل تعويض التفرغ للصيادلة الموظفين في الدولة لتتناسب مع التعويضات الحالية باعتبار أن التعويضات التي يتقاضونها حالياً قديمة تعود إلى عام ١٩٧٠، مشيراً إلى أنه تم رفع معونة الوفاة للصيادلة إلى مليوني ليرة بعدما كان ١,٥ مليون ليرة.

ولفت إلى أن المؤتمر رفد صندوق الجرحى وذوي الشهداء التابع للنقابة بـ ٢٠ مليون ليرة لتوزيعها لفروع النقابات التي بدورها توزعها على جرحى الجيش العربي السوري وذوي الشهداء، مشيراً إلى أن هذا الصندوق أحدث في النقابة منذ نحو ثماني سنوات.

وبيّن وضيحي أنه تمت الموافقة على إحداث فرع لنقابة الصيادلة في القنيطرة بعد استكمال العدد القانوني لإحداث هذا الفرع، مشيراً إلى أنه لا يوجد حالياً فرع في القنيطرة باعتبار أن عدد الصيادلة كان قليل على حين حالياً توافر العدد القانوني الذي يخول إحداث فرع في القنيطرة.

وأكد وضيحي أن الأسبوع القادم سيتم رفع جدول خاص إلى وزارة الصحة لإعادة دراسة أسعار الأدوية المقننة وأغلبها مضادات حيوية باعتبار أن أسعارها لا تتوافق مع تكلفتها الإنتاجية وبالتالي قسم من هذه الأدوية لا يتوافر في السوق، موضحاً أن إعادة دراسة هذه الأدوية تكون لمصلحة المواطن لكيلا يضطر لشراء أدوية غير مرخصة ومجهولة المصدر بأسعار عالية.

وبيّن وضيحي أن النقابة رفعت مقترحاً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي اقترحت إحداث اختصاص الصيدلي السريري في الجامعات السورية، مبيناً أن هذا الاختصاص يمكن الصيدلي من العمل في المشافي إلى جانب الطبيب وبالتالي يؤمن فرص عمل جديد للصيادلة سواء في المشافي الحكومية أو الخاصة.

وأوضح وضيحي أن هناك معاناة للصيادلة في إيجاد فرص عمل بعد تخرجهم وبالتالي فإن هذا الاختصاص من الممكن أن يخلق فرص عمل جديدة.

وفيما يتعلق برفع الراتب التقاعدي للصيادلة أكد وضيحي أنه تتم مناقشة الموضوع ولا يشترط أن يتم رفعه في المؤتمر العام بل يمكن رفعه في أي وقت لمجرد أنه تمت دراسة الموضوع في خزانة التقاعد، متوقعاً أن يتم رفع الراتب التقاعدي خلال الفترة القادمة.

> • بعض أدوية المضادات الحيوية مفقودة وإعداد مقترح لوزارة الصحة لإعادة تسعيرها
>
> • اقتراح بإحداث اختصاص الصيدلي السريري للعمل إلى جانب الطبيب في المشافي

بعد توقف دام ٣٥ يوماً «علوك» باشرت عملها

مدير المياه: العمل ليس كما ينبغي والتشغيل متقطع ولا يؤدي الغرض

| الحسكة - دحام السلطان

باشرت محطة آبار «علوك» استئناف عملها، وهي المحطة المغذية لمدينة الحسكة وضواحيها، وبلدة تل تمر والقرى التابعة لها «غرب الحسكة»، عصر يوم أمس الأول الجمعة، بعد توقف متواصل دام نحو ٣٥ يوماً.

وأكد مدير عام مؤسسة المياه محمود العكلة لـ«الوطن» أنه تم تشغيل محطة «علوك» عند الساعة السادسة من عصر يوم الجمعة الفائت، بعد توقف دام ٣٥ يوماً، وبدأت عملية ضخ المياه باتجاه خزانات محطة «الحمة» المغذية لمدينة الحسكة وضواحيها حسب برنامج التقنين المعتمد من مؤسسة المياه، على الرغم من حجم التعديات الحاصلة على الخط من الغير والمطلوب إزالتها.

وأوضح العكلة أنه تم تشغيل ٤ مضخات فقط من أصل ١٢ مضخة، و١٠ آبار من مجموع حجم عدد الآبار البالغ عددها ٣٤ بئراً في المحطة، لافتاً إلى أنه في حال استمرار عملية ضخ المياه في محطة «علوك» بالشكل الطبيعي، وحسب الاتفاق الذي تم عن طريق الصديق الروسي، فإنه من المفترض وصول المياه صباح يوم أمس السبت إلى خزانات الحمة، التي تم تصل حتى لحظة إعداد هذا التقرير عصر يوم أمس السبت، نتيجة لعدم تواصل عملية تشغيل الآبار والمضخات بشكل مستمر وفق ما تم عليه الاتفاق!

وأفاد مدير عام مؤسسة المياه أن عمال المؤسسة كانوا قد دخلوا المحطة فترة أربعة ساعات فقط على مدار اليومين الماضين مناصفة، للاطلاع على واقع المحطة والكشف على جهوزية المضخات والآبار وإجراء عملية الصيانة الدورية المفترضة، قبل أن يتم إخراجهم من قبل المجموعات المسلحة المرتهنة للمحتل التركي الموجودة في المحطة.

وبيّن العكلة أن عملية التشغيل المتقطع الحاصل الآن في المحطة، لن يخدم العمل إطلاقاً والمرتبط بعملية ضخ مياه الشرب إلى مدينة الحسكة وضواحيها، وهو الذي كان قد وصل بلدة تل تمر ليلة يوم أمس الأول الجمعة، مشيراً إلى أن المساعي مستمرة الآن وفق هذا السياق لتنفيذ بنود ما تم الاتفاق عليه عن طريق الأصدقاء الروس.

١٠٠ بئر مخصصة للشرب والزراعة أصبحت ملوثة

الصرف الصحي يلوث أراضي وآبار يحمور والزرقات وجوارهما.. ومحافظة طرطوس تتحرك

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

توجه أهالي قرى يحمور والزرقات والمنية واليازدية وخربة المعزة بشكوى خطية لـ«الوطن»- بعد أن رفعوا عدة شكاوى للجهات المعنية- شرحوا فيها معاناتهم الكبيرة من مشكله تلوث المياه الجوفية في مناطقهم وتحول حياتهم إلى كابوس بسبب مستنقعات الصرف الصحي داخل مكب وادي الهدة للنفايات الصلبة وخارجه نتيجة مجارير الصرف الصحي القادمة بشكل عشوائي من قرى بشيطة وسرستان إضافة لنواتج مكب النفايات، مؤكدين أن أكثر من ١٠٠ بئر من آبارهم المخصصة للشرب والزراعة باتت ملوثة وغير صالحة للشرب ولا لري الأراضي مطالبين بمساعدتهم لدى الجهات المسؤولة في المحافظة من أجل المعالجة السريعة لأن الوضع البيئي والزراعي والصحي لم يعد يطاق بسبب هذا الواقع.

وضعنا هذه الشكوى لدى شركة الصرف الصحي والمحافظة وبناء عليها تم بقرار من المحافظ تشكيل لجنة برئاسة عضو المكتب التنفيذي لقطاعات الزراعة والمياه والكهرباء من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة وقامت اللجنة بالكشف على الواقع وعقدت اجتماعاً في مقر مجلس بلدية يحمور يوم الخميس نهاية الأسبوع الماضي واجتمعت أمس في بلدية يحمور.

رئيس اللجنة راتب إبراهيم بيّن لـ«الوطن» أن اللجنة ذهبت يوم الخميس إلى الموقع وتمت معاينة مصادر التلوث المتمثلة بالصرف الصحي القادم من بلدية بشيطة والذي يلتقي مع العصارة الناتجة عن معمل وادي الهدة، كما تم الاطلاع على مياه الآبار الخاصة وآبار مياه الشرب العائدة لمؤسسة المياه وعلى نتائج تحليلها بعد ذلك تم عقد اجتماع في بلدية يحمور بحضور جميع أعضاء اللجنة وتمت مناقشة الموضوع من كل جوانبه وتم اتخاذ عدة إجراءات سريعة للمعالجة، واللجنة مستمرة بعملها إلى أن تتم معالجة المشكلة بشكل نهائي وهناك اهتمام كبير من قبل المحافظ بهذا الموضوع وبضرورة التوصل إلى حل نهائي له، علماً أن اللجنة موسعة وتضم كافة المعنيين.

ورداً على سؤال «الوطن» عن الإجراءات السريعة التي تم اتخاذها حتى الآن للمعالجة الإسعافية ومقترحات اللجنة للمعالجة الجذرية النهائية أجاب إبراهيم بأنه تكليف الوحدات الإدارية المعنية بتوعية الأهالي لعدم استخدام المياه الملوثة للشرب وتكليف مؤسسة المياه ضرورة تأمين المياه الصالحة للشرب وزيادة عدد ساعات الضخ وتكليف مؤسسة المياه ومديرية الموارد المائية ومديرية البيئة أخذ عينات مياه للتحليل دورياً سواء من آبار الدولة أم الآبار الخاصة لمراقبة نتائج التحليل كذلك تحليل الصرف الصحي والعصارة الناتجة عن وادي الهدة لمقارنة النتائج وتشكيل لجنة من المعنيين لتحديد مكان آمن وبأقصى سرعة لنقل العصارة والصرف الصحي مؤقتاً وتكليف الوحدات الإدارية مراقبة خطوط الصرف الصحي لبيان وجود تسرب من عدمه وتكليف بلدية بشيطة لدراسة مشروع صرف صحي يربط نهاية المشروع الحالي بشبكة الصرف في بلدية يحمور لمنع مروره مكشوفاً.

وأكد إبراهيم أنه سيتم اتخاذ القرارات المناسبة على ضوء النتائج وعمل اللجنة مستمر ومكثف إلى حين الوصول للنتائج الصحيحة.

بدوره أمين عام المحافظة حيدر مرهج أوضح لـ«الوطن» أن المحافظ شكل اللجنة بشكل سريع وفور ورود الشكوى من المواطنين حول وجود تلوث في بعض الآبار الخاصة ومباشرة قامت اللجنة بجولة ميدانية واطلعت على الأسباب المحتملة للتلوث من صرف صحي ورشاحة معمل وادي الهدة، حيث أكد مندوب مؤسسة المياه عدم وجود تلوث في آبار المؤسسة وهي جميعها صالحة للشرب وإنما يوجد تلوث في بعض الآبار الخاصة، مضيفاً: إن اللجنة قامت بإجراءات فورية وهي في حالة انعقاد يومي لمعالجة الموضوع وقد وضع المحافظ كافة الإمكانيات تحت تصرفها لما لذلك من أهمية على حياة المواطنين وإيجاد حلول إسعافية وجذرية.